دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	القوة والسياسة الخارجية : دراسة نظرية
المصدر:	مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية
الناشر:	جامعة الكوفة - كلية القانون
المؤلف الرئيسي:	صالح، محمد سالم
المجلد/العدد:	مج 2, ع 6
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
الشهر:	تشرين الثاني / ذي الحجة
الصفحات:	147 - 174
رقم MD:	316833
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo, EcoLink
مواضيع:	الأحزاب السياسية، القوة، القوة العسكرية، السياسة الخارجية، النظم السياسية، جماعات الضغط، الرأي العام، القوة الاقتصادية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/316833

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

القوة والسياسة الخارجية
دراسة نظرية

م.م. محمد سالم صالح
كلية القانون والعلوم السياسية –جامعة الكوفة.

المقدمة

تعتبر القوة من المفاهيم التي لها اثر وبعد في العلاقات الدولية سواء في ظل الحرب الباردة أو ما بعد الحرب الباردة، حيث كان تفي مرحلة الحرب الباردة السباق نحو بناء ترسانة عسكرية سواء كانت تقليدية أو غير تقليدية بين الكتلتين العملاقتين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق.

أما ما بعد الحرب الباردة فأن مفهوم القوة تغير نسبياً حيث إن القوة هي قدرة الاقتصاد وحيازة التكنولوجيا والمعرفة والاعتمادية خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وصعود دول اقتصادية يحدي لها تأثير علي الولايات المتحدة وبالتالي فأن الأولية أعطت للاقتصاد وأكثر من القوة العسكرية.

فرضية الدراسة

(إن العلاقة بين القوة السياسية الخارجية هي علاقة وطيدة، وكلما كانت هنالك قوة فأن السياسة الخارجية تستطيع إن تحقق غاياتها)

ما هو مفهوم القوة ؟ والسياسة الخارجية؟ وما هي العلاقة بينهما؟

منهجية الدراسة

إن طبيعة الموضوع فرضت الاعتماد علي منهج التحليلي والمنهج الوظيفي

محتوي الدراسة

لقد تم تقسيم البحث إلي ثلاثة مباحث:

المبحث الأول يتبادل مفهوم القوة، وعناصر الشاملة، والمتغير العسكري، المبحث الثاني يتناول السياسة الخارجية، المبحث الثالث فهو يوضح العلاقة ما بين القوة العسكرية باعتبارها أحد أنماط القوة الشاملة في السياسة الخارجية وأهدافها.

المبحث الأول

القوة

المقدمة

يعتبر موضوع قوة الدولة من الموضوعات ذات الأهمية في العلوم السياسية بشكل عام والجيوبوليتك بشكل خاص، وبسبب الأهمية الذاتية للقوة، وبسبب انهيار نظام القطبية الثنائية الذي كان سائداً حتى بداية التسعينات وانتقال العالم إلي حالة السيولة السياسية غير الواضحة المعالم، وتبرز فيها مظاهر عديدة يتمنى إن تكون إحداها أو بعضها دعائم أساسية لنظام دولي جديد يقولب العالم في إطار مفاهيمي جديد للسياسة ولممارستها.

والقوة اليوم لها تأثير واضح في سلوكيات الدول ضمن إطار العلاقات الدولية حيث إن الدول التي توصف بالقوة ، سواء القوة الاقتصادية أو القوة العسكرية وبالتالي القوة السياسة تمنحها القدرة علي فرض سيطرتها وآرائها ضمن النظام الدولي لذلك تعتبر القوة وسيلة نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة.

أولاً: مفهوم القوة

حدث خلاف واسع حول تحديد معني القوة علي مر العصور وقد تطور المفهوم واستخدامه من زمان إلي زمان وحتى من مكان إلي مكان سوف نتطرق إلي جملة من التعريفات لمفهوم القوة. فقد عرف القوة بيرتراند رسل "أنها تحقيق نتائج مقصودة". أما سيبلي يعرفها ؟قوة المصوت في تحديد نتيجة التصويت في أي مجلس". أما مارج March فقد ماثلها بالنفوذ فيقول في تحديد فكرته انه كلما كانت قوة المرء كبيرة كلما زادت قدرته علي تحديد النتائج. أما كارلسون Karlsson فأنه عرف القوة من زاوية المنافع أي قدرة (أ) علي تغير سلوك (ب) بحيث يتحكم بالنتائج بغير مكسب (ب) [1]. أما الأستاذ الهندي ماهندا كومار Mahendra Kumar فقد يعطي للقوة مفهوم مرادف للتأثير فهو يعرفها بأنها "القدرة أو القابلية للسيطرة علي الآخرين وجعلهم يعملون ما يريد طرف ما من عمل وكذلك جعلهم يمتنعون من عمل ما لم يرغب به هذا

الطرف إن يقومون به" أي إن القوة هي القدرة علي السيطرة علي سلوك الآخرين وجعلهم يقومون بأعمال متطابقة مع رغبات المؤثر [٢].

أما الأستاذ كاظم نعمة فهو يقول إن القوة هي علاقة تشمل الأمور الآتية[٣]:

منافسة أو نزاع بين مصالح وقيم طرفين أو أكثر.

يهدد طرف طرفاً آخر بتلقي العقاب إذا لم يتمثل الأداء الأول.

يدرك الطرف المهدد نتائج التهديد فأن أطاع فأنه سيتحاشى خسائر جمة بسببها عد انطباعه. ما إذا رفض فأن علي الطرف الأول إن يوجد لنفسه علاقة قوة جديدة وتكون عادة باستخدام القوة بالفعل أي قوة الإجبار الفعلية.

وهذا ما يميزها عن القوة بالمعني العام.

أما كار Carr فبين كيف لعبت القوة دور متميز في رسم العلاقات الدولية بين الدول الأوروبية. فقد ذهب إلي إن القوة دائماً عنصر أساسي للسياسة. ويستشهد بقول انجلر بأنه "بدون القوة والقسوة الحديدة لا يمكن أنجاز شيء" للتدليل علي إن القوة دور أساسي في تحقيق الأهداف وهو بهذا المعني يأخذ القوة بمعناها الضيق هو المعني المتضمن القدرات العسكرية ومركز الدولة في توزيع القوة[٤].

أما هانز مورجنتاد أستاذ المدرسة الواقعية فيفهم السياسات الدولية علي إنها صراع من أجل القوة" أي انه اعتبر القوة تطمع إليها الدولة لتحقيق مصلحتها عن طريق القوة[٥].

أما مفهوم القوة عند روبرت دال أستاذ المدرسة السلوكية حيث اعتمد في تفسيره للقوة علي المنهج السلوكي حيث إن القوة قريبة من مفهوم السيطرة والقدرة والسلطة. ماكفوت عنده هي العلاقة بين الناس [٦].

أما الأستاذ مازن إسماعيل الرمضاني فيعرف القوة "إنما هي ظاهرة سياسية دولية نسبية، فالدولة قد تكون قوية في مرحلة محددة والعكس صحيح أيضا". إن القوة لا تعد أن تكون في واقع الأمر، إلا بمثابة الانعكاس لقدرة الدولة علي الفعل"[٧].

ثانياً: عناصر القوة الشاملة

بعض الكتاب يطلقون علي مجموع عناصر القوة اسم "القدرات Capabilities" وبهذا المعني يمكن تعريف القدرات علي إنها تلك العوامل الموجودة لدي الدولة والتي تمكنها من التهديد بفرض عقوبات اقتصادية أو عسكرية أو سياسية اتجاه غيرها من الدول[٨].

والقدرات متطلب أساسي وجوهري لتأكيد علاقة القوة. والمقصود هنا بعلاقة القوة هي العلاقة التأثيرية بين دولتين والتي تنتج من الإمكانيات المتوفرة لدي أي من الدولتين والتي تستطيع من خلالها التأثير في الغير بأسلوب أكثر فعالية، إن هذه العلاقات لا يمكن أن تقوم. إلا إذا امتلكت الدولة الوسائل التهديدية التي لا تملكها الدولة الأخرى، لكن امتلاك الوسائل والتأكيد علي ضرورة حرمان الطرف الأخر منها ليس مساواة أو مرادف لعلاقات القوة بين دولتين ما[٩].

فالقدرات –عناصر القوة– هي مجموع ما تملكه الدولة من إمكانيات متوفرة لديها.

وفي دراسة لمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بجامعة واشنطن، يري (سي كليتي) إن قوة الدولة تحددها العوامل الأساسية الآتية[١٠]:

العامل العسكري: يتمثل في القوة العسكرية، الحدود والموقع الجغرافية .

العامل الاقتصادي: المتمثل في الموارد الطبيعية والسكان والنظام الاقتصادي والتكنولوجيا.

ج– العامل السياسي: يتمثل في مستوي التماسك الوطني والديني والوعي الاجتماعي والاستقرار السياسي والإدارة الوطنية .

ويرع كل من (كليم وفولك) إن التركيب البنيوي لقوة الدولة يشمل العوامل آلاتية:

العامل الجغرافي: ويعداه العامل الرئيس الأول

العمل الاقتصادي: امتلاك الدولة موارد طبيعية.

ج– العامل البشري: ويعداه العامل الثالث كتجسيد لحجم القوة العسكرية.

ويري (راي سي كلارين) في كتابه (اتجاهات القوة الدولية والسياسية الخارجية الأمريكية لعام ١٩٨٠)[١١].

إن القوة الشاملة للدولة تتكون من حصيلة مجموع الكتلة الحيوية (الأرض والسكان) والقدرة العسكرية، مضروب في حصيلة مجموع الكتلة (الهدف الاستراتيجي والإدارة الوطنية).

القوة الشاملة للدولة= (الكتلة الحيوية + القدرة الاقتصادية + القدرة العسكرية) * (الهدف الاستراتجي + الإدارة الوطنية).

ويذهب بعض الباحثين إلي تقسيم عناصر القوة إلي [١٢]:

عناصر القوة الثابتة.

العوامل المتغيرة.

١) عناصر القوة الثابتة:

الجغرافية: تتضمن/ الموقع، الشكل والتضاريس –الحدود السياسية- السكان.

ج- الموارد الطبيعية.

د- القدرات الاقتصادية /الزراعة – الصناعة.

هـ- القدرات العسكرية.

٢) العوامل المتغيرة:

الهوية الشخصية والاجتماعية

نظام الحكم والتأييد الشعبي

القيادة السياسية.

الرأي العام.

نوعية القائمين علي السياسة

التأييد الشعبي.

جماعات الضغط.

٣) العلم والثقافة.

ويذهب آخرون إلي إعطاء مكونات القوة للدولة وهي كآلاتي[١٣]:

العامل الجغرافي.

الإمكانيات والموارد المادية والطبيعية.

السكان.

مستوي النمو الاقتصادي والصناعي ودرجة التطور الفني والتكنولوجي للدولة.

درجة الاستعداد العسكري للدولة.

الاعتبارات المتعلقة بكفاءة الأجهزة السياسية والدبلوماسية والدعائية في الدولة.

الروح المعنوية للدولة.

ثالثاً: القوة كمتغير عسكري:

يرتبط هذا المفهوم بالقدرات العسكرية للدولة، وتوظف الأخيرة لأغراض الدفاع أو الهجوم أو الاثنين معا". أو قد تستخدم مباشرة فتنتج مفعولاً محدداً أو لا يستخدم ولكنها قد تؤدي إلي

ذات هذا المفعول. ولأهمية وظائفها في الحرب والسلم تعد من ابرز المتغيرات المؤثرة في الحركة السياسية الخارجية للدولة كافة، ولتتذكر بهذا الصدد إن نوعية تأثرها يتفاوت من دولة إلي أخري، فالدول الضعيفة عسكرياً هي تلك الدول التي تنتفي عنها الدرة الذاتية علي الدفاع عن كيانها. الأمر الذي يدفع بها إلي البحث عن الحماية الخارجية والقبول بالنتائج المترتبة علي ذلك علي حرية قرارها السياسي.

وهذا علي العكس من الدول القوية عسكرياً التي تكون تأثيرها السياسي إقليمياً وعالمياً قادرة علي فرض احترامها علي غيرها حتى في حالة غياب الحضور المباشر لقوتها العسكرية. ولتتذكر إن العالم قد يشقق علي الضعيف ولكنه لا يمنعه الاحترام فالقدرة العسكرية الفاعلة لازالت أداة الحسم في السياسة الدولية(١٤).

يرتبط مفهوم المتغير العسكري بمفهوم الإستراتجية العسكرية حيث يمثل الأخيرة علي التشدد في استخدام القوات المسلحة أو التهديد بها من أجل الوصول إلي أغراض الدولة. فقد يتم استخدام عدة وسائل بديلة دون استخدام أو التعويل علي القوة العسكرية، فأن الوجهة التي تستخدم فيها القوات المسلحة تحددها السياسة العسكرية،فأن الوجهة التي تستخدم فيها القوات المسلحة تحددها السياسية العسكرية، ومما لا ريب فيه إن أمام السياسة العسكرية وجهات أخري غير الهجوم أو الدفاع وإنما الردع وهو مضمون السياسة العسكرية(١٥).

لذلك تحدد السياسة العسكرية بجملة عواما(١٦):

هيكل القوات المسلحة وحجمها والعلاقة بين الكم والنوع في بناء القوات المسلحة.

نوايا الأطراف (الخصوم).

الموقع الجيويولينكي، هو الذي يحدد السلوك العسكري للدولة.

العوامل الديموغرافيه (عدد السكان، توزيعه الجغرافي....

القدرة الاقتصادية والتكنولوجية

تماسك الجبهة الداخلية

المبحث الثاني

مفهوم السياسة الخارجية

أولاً: السياسة الخارجية

السياسة الخارجية هي سلوك يؤثر ويتأثر يستخدمه رجال الدولة وصناع القرار تتعامل مع الوحدات السياسية في إطار ومفهوم متكامل أساسه السيادة الكاملة لان الدولة التي لا تتمتع بسيادة كاملة لا تستطيع صناعة قرار سياسي خارجي مستقل وبالتالي هناك الكثير من المؤثرات التي لا يكون لها رد فعل ايجابي أو سلبي علي صانع القرار.

طبيعة المتغيرات السائدة في الدولة يؤثر علي صنع القار السياسي علي مستوي دولي، إذا إن مجموعة المتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر علي حرة وتفاعلات الإطراف المناظرة سواء وحدات سياسية (دول) أو منظمات وأحياناً مؤسسات دولية.

السياسة الخارجية مورست منذ القدم بشكلها المبسط وهي انعكاس لما كان يعيشه العالم بوحداته السياسية وبإمكانياته الاقتصادية والتقنية آنذاك ولكن بعد معاهدة وستفاليا ١٦٤٨ وبروز مفهوم النظام الدولي يشكله الواضح الذي تنتج عنه إنشاء الدولة القومية ومؤسساتها، أصبح هنالك ضرورة للتعاون بين وحدات النظام النظام ولابد من وجود مؤسسات تعني بهذا التفاعل وقد أنشأت من ذلك الوقت بوزارة الشؤون الخارجية أو وزارة الاتصال أو قسم العلاقات الدبلوماسية. وقد نتج عن هذا التفاعل أن تكون هناك ترتيب لما موجود من مصالح وأسس لوحدات هذا النظام بين وحدات النظام الدولي وسطو المماليك والقياصرة، فضلاً عن العوامل الضاغطة الأخرى جميعها كانت تشكل المتغيرات المؤثرة في حركة رجال السياسة ضمن محيط دولتهم ثم تطور هذا السلوك ليشمل وحدات النظام الأخرى.

إن مضمون معاهدة وستفاليا شمل أوروبا، ولكن عندما أنشأت الدولة القومية أصبح لها مطامع في العالم من اجل النفوذ وبالتالي فأن السلوك السياسي الخارجي للدولة نادراً ما يخلو من أعمال جوهرها يكون أو يتضمن عوامل للحفاظ علي الآمن القومي الوطني.

وبهذا فأن السياسة الخارجية كمفهوم هو انعكاس لما يدور داخل الدولة من تفاعلات ومتغيرات وأنشطة علي كافة المستويات جميعها تؤثر في حركة وطبيعة صانع القار السياسي الخارجي للدولة.

إذاً أن السياسة الخارجية هي فعل وأحياناً رد فعل كفعل. لا توجد سياسة خارجية بدون ثوابت، ولكن في نفس الوقت لا توجد سياسة خارجية بدون تغير. فالعالم يشهد العديد من المستجدات وهي انعكاس للواقع الراهن.

لذلك من اجل تعريف هذه الظاهرة ولتثبيت أطار موضوعها بمشاكل عدة ولاسيما تلك التي تبدو كأنها تعكس ذلك الاتفاق الضمني بين الدارسين لها. علي عدم الاتفاق علي مضمونها وذلك لسبب إنها تعكس معني مختلفة لأشخاص يختلفون فلسفياً وأكاديمياً عن بعض.

ومن هنا تعددت التعاريف الخاصة بها وتنوعت، فعلي سبيل المثال فهمت السياسة الخارجية بأنها مجموعة النوايا التي تدفع بالدول إلي نمط معين من السلوك.

وعرفها مود لسكي بأنها التخطيط وأنها فعل عقلاني متماسك وأنها أي السياسة الخارجية كتنفيذ. السياسة الخارجية هي السياسة التي تنطلق منها الدولة حيال غيرها.

ويعرف د. فاضل زكي محمد السياسة الخارجية بأنها " الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدول معينه مع غيرها من الدول" . أما محمد طه بدوي فيؤكد أنها " برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي".

أما أ.د مازن إسماعيل الرمضاني فيعرفها عمودياً بأنها "أنماط السلوك السياسي الخارجي الهادفة والمؤثرة التي تتحرك من خلالها الدولة حيال الوحدات الدولية الأخرى منفردة أو مجتمعة"[١٧].

ثانياً: تصنيف أهداف السياسة الخارجية

لقد أدت خصائص النظام السياسي والدولي إلي أن تندفع كافة الدول إلي تحقيق مجموعة أهداف خاصة بها. ويلاحظ إن هذه الأهداف تتسم بالتنوع والتباين في الزمان والمكان، ولعل من بين أبرز الأسباب التي أدت (أو تؤدي) إلي ذلك خاصية تمايز الدول في واقعها الداخلي والخارجي وانعكاس تفاعلها علي عملية تحديدها لأهدافها.

فمثلاً أكد موركن ثاو إن الهدف الأول والأخير للدول كافة يكمن في الحصول علي القوة. أما كندرمان فقد رأي إن الدول تسعي إلي ضمان أهداف أساسية ترتبط بتطلعها نحو ضمان أمنها، وأهداف ثانوية يراد بها إن تكون بمثابة الأدوات لإنجاز الأهداف الأساسية. وهناك من صنفها إلي حسب الأولوية وهي الأهداف المادية، والأيدلوجية والأمنية. أما هولستي فقد ذهب إلي تصنيف أهداف السياسة الخارجية إلي أهداف القيم والمصالح الأساسية وأهداف متوسطة المدى، وأهداف بعيدة المدى [١٨].

وتعددت المعايير في تصنيف الأهداف حيث هناك معيار الأهمية والزمن والطبيعة أي طبيعة الأهداف، لذلك من الممكن تحديد ثلاث مجموعات من الأهداف [١٩]:

أهداف إستراتيجية عليا.

أهداف إستراتيجية متوسطة.

أهداف معنوية.

١) الأهداف الإستراتيجية العليا:

وهي الأهداف التي تخص بالإجماع أو شبه الإجماع الداخلي (أو القومي) علي ضرورة تحقيقها وهذا النوع لا يقبل المساواة عليها أو ا لتخلي عنها من ناحية ولا تمانع الدول من الدخول في حروب من اجلها من ناحية أخري، وتندرج مجمل هذه الأهداف تحت مفهوم الآمن القومي.

٢) الأهداف الإستراتيجية المتوسطة:

وتقصد بها مجمل تلك الأهداف التي قد تمانع الدول من الدخول في حروب مع غيرها ما اجل إنجازها، وتتميز بثبات اقل من تلك الأهداف التي تعلوها. وتندرج هذه الأهداف نحو تحقيق زيادة القدرة التأثيرية، تحقيق الرفاهية والاقتصادية والاجتماعية والأهداف القيمية وضمان الهوية والسمعة الدوليين.

٣) الأهداف المعنوية: أهداف تنفيذية.

وهناك من يصنف أهداف السياسة الخارجية إلي ثلاثة أنواع[٢٠]:

١)الأهداف القصيرة المدى:

وهي الأهداف التي تسعي لتحقيق أو الحفاظ علي المصالح الحيوية الأساسية للدولة وهي عادة تكون ذات اتجاهين هما:

الحفاظ علي السادة الوطنية وعلي نظام الحكم وأدائه وعلي الشعب...

محاولة الدفاع أو الحفاظ علي الأراضي المجاورة لحدود الدولة كأن تعمل الدولة علي إيجاد منطقة عازلة أو فاصلة بينها وبين العا لم الخارجي مباشرة خارج حدودها.

٢) الأهداف المتوسطة المدى:

وهي الأهداف التي تسعي عادة لتحقيق ما يلي:

تلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بالتعامل مع الدول الأخرى.

تعزيز مكانة الدولة وفعاليتها وهيبتها في المجتمع الدولي.

ج- توسيع امتداد الدولة المباشرة عن طريق إيجاد مستعمرات أو كيانات تابعة أو غير مباشرة بتوسيع النفوذ وتأمين مصادر المواد الخام ... الخ.

٤) الأهداف بعيدة المدى:

أما الأهداف فهي تلك التي تسعي لتحقيق طموحات وتطلعات أو أمنيات وطنية علي مستوي العالم أجمع، كأن تسعي الدولة إلي نشر تقاليدها أو عقيدتها أو فلسفتها السياسية في العالم أجمع.

يقول الدكتور باسل الخطيب "يتوقف نجاح السياسة الخارجية علي قدرة الدولة في حشد الطاقات الوطنية وتجنيدها ثم اختيار الأسلوب الأنسب في سبيل تحقيقها علي الساحة الدولية".

ثالثاً: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية

تتأثر السياسة الخارجية بعدة متغيرات أساسية واضحة، وهذا يتطلب منه إدراك هذه المتغيرات الأساسية المؤثرة، حيث إن هذه المتغيرات هي التي تشكل ظرف الموقف عبر تفاعلها، ويختلف تأثيرها علي السياسة الخارجية ومساهمة كل متغير فيه، وتنبع أهمية هذه المتغيرات وبشكل أساسي في السياسة الخارجية من كونها هي التي تشكل عناصر القوة أو الضعف التي تمتاز بها كل دولة والتي تؤثر في سلوكها الخارجي سلبياً أو ايجابياً لأن هناك علاقة متبادلة بين الإمكانيات وبين السلوك السياسي الخارجي للدولة، وتمتاز هذه المتغيرات بالتعدد والدينامية[٢١].

وقد اختلف بعض الكتاب والمتخصصين فيما بينهم اختلافاً نسبياً حول تحديد وتقسيم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لذلك سيتم تقسيم العوامل عبر صيغة اقترب منها اغلب المتخصصين وكما يأتي:

أولاً: العوامل الداخلية

١) العوامل المادية

أ) العامل الجغرافي:

ويراد به موقع الدولة بالنسبة إلي الماء واليابسة وموقعها بالنسبة إلي الدول المجاورة[٢٢]، إضافة إلي حجم الدولة، ويعد العامل الجغرافي في مقدمة العوامل المادية الدائمة المؤثرة في السياسة الخارجية ومن أكثر مقومات سياسة الأمة ثباتاً[٢٣]. وتنبع أهمية هذا العمل من خلال العلاقة بين متخذ القرار والبيئة الجغرافية، فالسلوك السياسي الخارجي يتأثر بنسب ودرجات مختلفة بالواقع الجغرافي لدولة من حيث الحجم والموقع والحدود، ويمثل كل من الحجم والموقع والحدود العناصر الرئيسية مكونة للموقع الجغرافي. وهذه العناصر تؤثر سلبي أو ايجابي في القرار السياسي الخارجي من خلال

التأثير في عوامل قوة الدولة سلباً أو ايجاباً". عموماً يلعب العامل الجغرافي دوراً لا ينكر في السياسة الخارجية للدولة من خلال دوره في تشكيل قدراتها الذاتية سواء من حيث الموقع الإستراتيجي والحدود المحصنة والمساحة ذات القدرات الاقتصادية والبشرية المختلفة وبالتالي دفع الدول للتعامل بثقة من خلال سياستها الخارجية مع باق الدول[٢٤].

ب)العامل العسكري :

يعد هذا العامل رئيساً في تقدير القوة الفعالة للدولة[٢٥] ، وبالتالي رئيساً في التأثير علي نوعية قرارها السياسي الخارجي. ولا تنبع أهمية القوة العسكرية لتأمين الانتصار في أوقات الحرب والمحافظة علي الهيبة في أيام السلم فحسب، وإنما واحدة من أهم عوامل السياسة الخارجية.

فالدبلوماسية والقوة العسكرية تسيران جنباً إلي جنب لان اللجوء إلي القوة كأسلوب متمم للدبلوماسية هو ضمن مظاهر التي اتصفت بها العملية السياسية دوماً، وتؤثر القرارات العسكرية للدولة في قراراتها السياسية أثناء فترتي الحرب والسلم، ففي فترة السلم مثلاً نجد يتجسد تأثيرها في سلوك متأخذ القرار باعتبارها أداة للترهيب والتهديد بقصد التأثير في السلوك السياسي الخارجي للدول الأخرى بما يجعلها تؤدي دور الأداة غير المباشرة لإنجاح القرار المتخذ خصوصاً وأهداف السياسة الخارجية عموماً، لذلك فأن القوة العسكرية لا زالت هي أداة الحسم في السياسية الدولية وذلك عندما تعجز الوسائل الأخرى عن حماية الآمن القومي[٢٦].

ج)العامل الاقتصادي

يمكن اعتبار العامل الاقتصادي الأساس الذي ترتكز عليه الأنواع الأخرى من قوة الدولة، فالوضع الاقتصادي له تأثير علي إمكانيات الدولة العسكرية والسياسية والاجتماعية والنفسية، والتفاعل الايجابي بين الجماهير والقيادة السياسية الدولية باتجاه تحقيق أهداف السياسية الخارجية، ومن ذلك نستنج إن الضعف الاقتصادي يؤدي إلي ضعف القرار السياسي الخارجي، فالدولة الضعيفة اقتصادياً تكون أكثر عرضة للتهديد من غيرها والتبعية السياسية من خلال اعتمادها علي المساعدات وبالتالي تتقيد حركتها وضعف استقلاليتها للقرار السياسي الخارجي والعكس صحيح[٢٧].

د)العامل السكاني:

لعب العامل السكاني دوراً بارزاً في تكوين قوة الدولة، وبالتالي التأثير علي قرارها السياسي الخارجي، فعلي الرغم من التقدم التكنولوجي الذي يؤديه عدد من السكان فأن زيادة عدد السكان

يساعد علي استقلال موارد الدولة بشكل أفضل، بالإضافة إلي دوره في القوة العسكرية للدولة لأن الحرب التقليدية مازالت تلعب دوراً مهماً رغم التقدم التكنولوجي العالمي. فمن الصعب قهر دولة كثيفة السكان ومن الصعب أيضاً السيطرة عليها تماماً إذا ما تم قهرها(٢٨).

كما أن الدولة ذات الكثافة السكانية القليلة فأنها تكون مطمع للغزو والاستيلاء خصوصاً في حالة امتلاكها للموارد الاقتصادية الكبيرة. ولكي يؤثر المتغير السكاني تأثيراً ايجابياً في القرار السياسي الخارجي فأن ذلك يشترط توفر عنصر الكم والنوع معا". وتظهر أهمية العامل السكاني أيضا في السياسة الخارجية إذا ما انظم السكان في تنظيمات سياسية وتضفي الشرعية علي السياسة الخارجية للدولة وتمنحها القوة اتجاه الدول الكبرى في حين إن التعدد والتمزق السكاني والتخلف الثقافي والعلمي للسكان بعد عامل معرقل بوجه القيادات السياسية وقراراتها السياسية الخارجية(٢٩).

٢)العوامل المجتمعية:

أ)النظام السياسي:

يلعب النظام السياسي واستناداً إلي مجموعة من الحقائق العلمية والأداء دوراً رئيساً ومؤثراً في السلوك السياسي الخارجي للدول عبر التأثير المباشر بقرارها السياسي الخارجي، والنظام السياسي هو تركيب دائم لعلاقات الإنسانية ويشمل علي دور مهم من السلطة والسيطرة والسلطان(٣٠).

وينبع دور النظام السياسي في اتخاذ القرار السياسي الخارجي من خلال دراسة وموازنة المتغيرات المؤثرة في هيكل نظامه السياسي واتخاذ القرار في ضوء ذلك، إضافة إلي سلامة تحليل الموقف من قبل القيادة (النظام السياسي) فالقيادة تعد الجهة المسئولة عن وضع أسس السياسة الخارجية وصياغتها أهدافها والعمل علي تنفيذها بما يتلاءم وإستراتيجية الدولة ومضمون أيدلوجيتها. هناك أراء تري إن النظم السياسية الديمقراطية وانطلاقاً من الخصائص التي تمتاز بها أكثر كفاءة في التعامل مع المتغيرات الدولية والمتغيرات المتعددة المؤثرة في السلوك السياسي الخارجي، وان النظم الشمولية اقل كفاءة في السياسة الخارجية وتمتاز اغلب النظم الشمولية يضعف شرعيتها السياسة وكفاءتها الإدارية وبالتالي ضعف قدرتها في إنجاز القرارات سياسية خارجية فعالة بسبب ارتباط القارات بمصالح النظام المرتبط بشخصية متخذ القرار بغض النظر عن المصالح الحقيقة للأمة(٣١).

ب)الأحزاب السياسية:

تمارس الأحزاب السياسية لاسيما بعد الاجتماعي والحضاري وتطور الديمقراطية والنيابية في اغلب الأنظمة السياسية دوراً مؤثراً في القرارات السياسية الخارجية الصادرة من حكومات بلدانها.

والحزب السياسي هو بناء سياسي يتكون من مجموعة أفراد يسعون إلي تحقيق أهداف مشتركة عن طريق السلطة السياسية وذلك طبقا لعقيدة معينة تحكم سلوكه وما يتضمنه هذا السلوك من سلطة إصدار القرارات(٣٢).

ويختلف الدور الذي يمكن أن يلعبه الحزب السياسي في القرارات السياسية الخارجية باختلاف الأنظمة السياسية، ففي نظام الحزب الواحد أو القائد تتضاءل أو قد ينعدم تأثير الأحزاب السياسية الأخرى في الحياة السياسية. في حين إن النظم الليبرالية لا تؤدي إلي تغير جوهري في عملية اتخاذ القرارات علي عكس ما يتركه تغير الحزب في النظم ذات الحزب الواحد في عملية اتخاذ الفرارات السياسية(٣٣).

ج) جماعات الضغط أو الرأي العام:

تعرف جماعات الضغط "بأنها تجمع أفراد ذوي مصالح مشتركة اقتصادية أو غير اقتصادية نابعة من اتفاق لأسباب الولاء المختلفة تهدف إلي التأثير في اتجاهات الحركة السياسية لصانع القرار بما يخدم مصالحها وأهدافهاً (٣٤). أو هي "الجامعات والمنظمات غير الحكومية التي تمارس ضغطاً في عملية صنع السياسة(٣٥).

تختلف جماعات الضغط من حيث إشكالها وأهدافها فهناك جماعات الضغط المتحدة وجماعات الضغط السياسية والاقتصادية والمنظمة وغير المنظمة، وتمارس هذه الجماعات الضغط علي مركز صنع القرار السياسي من خلال الإقناع أو أسلوب الترغيب والترهيب. وتختلف جماعات الضغط من جماعة إلي أخرى ويعتمد في ذلك القوة والنفور. وكلما زادت قوتها ونفوذها كلما ازدادت درجة التأثير في القرار السياسي الخارجي(٣٦).

أما الرأي العام فله دوراً مميزاً في مرحلة معينة للتأثير بالقرارات السياسية الخارجية لاسيما منها تلك القرارات التي تمس المصالحة الوطنية والقومية التي تغطي المجتمع من قبل القوي المختلفة داخل المجتمع. عموماً فأن تأثير الرأي العام في القرارات السياسية يختلف باختلاف طبيعة النظم السياسية. ففي حين تتميز بغاية في النظم الشمولية واغلب دول العالم الثالث. وتتميز علي قدر عال من التأثير في الدول المتقدمة صناعياً وسياسيا(٣٧).

ثالثاً: العوامل الخارجية:

إن من سمات عالم اليوم هو التداخل فيما بين الشعوب والدول نتيجة للتكنولوجيا ووسائل الاتصالات مما جعل العالم أشبه بالقرية الصغيرة لذلك مما لا شك فيه إن السياسة الخارجية لأي

دولة لابد وأن تتأثر بطبيعة المتغيرات الخارجية النابعة من التفاعل بين وحدات النظام الدولي مما يجعل صانع القرار يعتمد بسلوكه الخارجي إلي متابعة البيئة الخارجية وتوظيفها لتحقيق المصالح الدولية.

فضلاً عن طبيعة هيكل النظام السياسي الدولي المعاصر حيث تتوزع الدول واقعياً علي مستويات متعددة ودرجات مختلفة، وإلي كيفية تنظيم العلاقات فيما بينها خصوصاً، حيث تميل الهرمية الدولية احد مظاهر عالم اليوم حيث تقسم العالم إلي دول الشمال وإلي دول الجنوب بالاعتماد علي امتلاك القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية. ...الخ. لذلك الدول التي تمتلك هذه العناصر يكون سلوكها السياسي الخارجي أكثر قوة وأكثر نفوذاً مما يعطيها الأولوية والهيبة في السياسة الدولية. أما القطبية في ظاهرها تميزه بالتمركز القوة والنفوذ والسيطرة لصالح دولة معينة تمتاز بامتلاكها قوة حيث كان هناك نظام القطبية المتعددة والثنائية القطبية والقطبية الأحادية حيث لكل نوع تأثير علي طبيعة العلاقات الدولية من حيث السيطرة والنفوذ علي الدول الصغرى فضلاً عن تحكمها بالسلوك السياسي الخارجي [٣٨].

وهناك أيضاً مفهوم توازن القوي ويعتبر بأنه التوزيع العادل المتوازن أو شبه المتوازن للقوة والتأثير بين القوي السياسة داخل النظام السياسي الدولي.

وضمن البيئة الخارجية هناك وحدات دولية أخري كالمنظمات الحكومية الدولية وتتوزع أو تصنف إلي منظمات عالمية وأخري إقليمية، وتبعاً لذلك إن المنظمات الدولية لا تعدو أن تكون إحدى الأدوات التي تستخدمها الدول الأعضاء لتنفيذ أسياستها الخارجية، وإلي جانب المنظمات الدولية هناك الشركات متعددة الجنسية وهي عبارة عن هيئات تشكل لأغراض اقتصادية وتكون اغلبها غير حكومية وتغير احد أشخاص القانون الدولي والنظام الدولي ولهذه الشركات تأثير واضح علي حركة صناع القرار حيث تدفع بصانع القرار إلي سلوك يتنافس ومصلحتها وتحقيق أهدافها مما يؤكد علي دورة أهمية هذه الشركات ضمن لإطار البيئة الخارجية.

فضلاً عن وجود القانون الدولي باعتباره رادع دولي وتنظيم العلاقة بين دول والوحدات الدولية أخري ووجود الرأي العام العالمي كأحد العوامل المؤثرة في سلوك السياسي الخارجي للدول الذي يظهر نفسه علي شكل رد فعل تلقائي عالمي إزاء تصرف دولي يكون فيه خروجا عن المبادئ والقانون [٣٩].

رابعاً: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية:

إن الدول ومن اجل أن تترجم قراراتها السياسية الخارجية إلي واقع ملموس فأنها تذهب إلي استخدام أفضل صيغة أو الصيغ التي تري أن لها القدرة علي تنفيذ قراراتها السياسية الخارجية. وتعرف هذه الصيغ بوسائل تنفيذ السياسة الخارجية، والتي هي أدوات تنجز غاية معينة مرغوب بها من قبل متخذ القرار للظروف المحيطة بالموقف ومعطياته. وعلية لا يعد تحقيق اقل الخسائر شرطاً مسبقاً لا يستخدم أدى الوسائل ويتأثر استخدام الوسائل بمتغيرات ذاتية وموضوعية منها أيدلوجية النظام السياسي والقوة المعنوية والمادية للدولة وقدرة القيادة علي استخدام [٤٠]. وكذا نوعية العلاقات السياسية التي تربط بين الدول. حيث تستخدم الدولة وسيلة معينة أو قد تستخدم أكثر من وسيلة واحدة(وقد تستخدم جميع الوسائل بنفس الوقت) من اجل تحقيق الهدف الذي نصبوا أليه من خلال تعاملها مع الدول الأخرى [٤١]. وأهم هذه الوسائل المستخدمة في تنفيذ القرارات أو السياسات الخارجية هي:

١) الدبلوماسية

تعد احد أهم أدوات السياسة الخارجية وهي كوسيلة من وسائل تحقيق مصالح الأمة كباقي الوسائل الأخرى منذ قديم الزمان، ومنذاك وهي في تطور متلاصق في أشكالها وفاعليتها وصلت إلي شكلها الحالي الذي يمتاز بالسرعة والشمولية والعلنية. ... الخ. نتيجة للتطورات المجتمعية والحضارية والسياسية والتكنولوجية. ولكن علي الرغم من هذا التغير الجوهري والمستمر في شكل وفاعلية الدبلوماسية إلا أن جوهرها وغايتها لا تزال كما هي. عبر ارتباطها بتحقيق المصالح الخارجية للدولة. والدبلوماسية هي عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول في غمار إداراتها لعلاقتها الدولية[٤٢]، ولكي تكون الدبلوماسية فعالة بحيث أن تدعمها وسائل السياسة الخارجية الأخرى وسيما الوسائل العسكرية والوسائل الاقتصادية منها، فبدون دعم تلك الوسائل تكون فعالية الدبلوماسية محددة أن لم تحد معدومة[٤٣].

فالدبلوماسية والقوة العسكرية مثلاً تسيران جنباً إلي جنب لان اللجوء إلي القوة كأسلوب متمم للدبلوماسية هو من المظاهر التي أنصفت بها العملية السياسية دوماً فالقوة العسكرية بهذا المعني ليست إلا متابعة للسياسة[٤٤].

وتقوم الدبلوماسية من اجل إنجاز مهماتها كوسيلة لتنفيذ السياسة الخارجية أساساً علي عملية المفاوضات والتي تعكس ووسيلة لإنجاز غاية سياسية[٤٥]، وعملية المفاوضات هي الأخرى تتطلب

شروطاً محددة لنجاحها من تحقيق أهداف الدبلوماسية ومن أهمها تور الحد الأدنى من التقاء المصالح بين الإطراف المتفاوضة لذلك فأن دور عملية المفاوضة ومن ثم الدبلوماسية ينتفي عندما تتصارع الدول نتيجة لتناقض مصالحها تماماً أو عندما تتعاون نتيجة لتشابه مصالحها تماما[٤٦]. وخلال عملية المفاوضات تتبع الإطراف المفاوضة أساليب مختلفة لإجبار الطرف الأخر لتقبل أفضليتها التي تتمثل أهداف سياستها الخارجية، كاستخدام الوعود المكافئات الاقتصادية والعسكرية والتحذير أو التهديد. علي إن نجاح أو فشل هذه الأسلوب أو ذاك ومدي تأثير أحدى هذه الأساليب علي مصالحة القومية إضافة إلي مدي إمكانية الطرف الأول علي فرض أحدي الأساليب المرجحة[٤٧].

٢)الدعاية

تعد الدعاية من الوسائل الفعالة التي تلجأ إليها الدول من اجل تنفيذ السياسة الخارجية، ومما يساعد علي زيادة أهمية هذه الوسائل السيكولوجية هو زيادة التفاعل بين الدول والشعوب نتيجة تأثير وسائل الاتصال وأساليبها[٤٨]. إضافة إلي تنوع وتطور تقنيات وسائل وأجهزة الدعاية المعاصرة، والدعاية تعني أي محاولة منظمة للتأثير علي عقول وعواطف وسلوك جماعة معينة تحقيقاً لهدف عام معين.

وتشترك مع الدبلوماسية في إنها نشاط كلامي غير أنها توجه إلي الشعوب إلي الحكومات[٤٩].

إن أهمية الدعاية كوسيلة لتنفيذ القرار يجب أن تكون إلي حد ما معقولة أي أن المادة الدعائية يجب أن لا تخلو من الصحة وإلا كانت أثارها عكسية، إضافة إلي قدرتها علي جذب انتباه وأثاره اهتمامه ويجب كذلك إن تتسم بالبساطة في العرض والتوافق مع المضمون[٥٠].

أما تأثير الدعاية علي سلوك متخذ القرار فيتم بشكل عن طريق التأثير بالرأي العام والمؤسسات الرسمية والغير الرسمية التي تمارس ضغطها فيما بعد للتأثير في سلوك متخذ القرار لتغيره إلي ما تهدف إليه أو التمدد عليه في غير ذلك [٥١]. وقد أوضح هولستي كيفية تأثير الدعاية علي القرار السياسي الخارجي عبر النموذج الأتي: قيام حكومة ما بالتأثير علي مواطني دولة أخرى ثم قيام هؤلاء بالتأثير في حكومة دولهم، وبالتالي قيام هذه الحكومة بتغير سلوكها مع مطالب الحكومة الأولي[٥٢].

٣)الوسيلة الاقتصادية

إن الإمكانيات الاقتصادية للدولة تعد من احد أهم ا لمقومات الأساسية في تكوين قوتها القومية وبالتالي تشكل أداة مهمة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية[٥٣]. فأن الدول تختلف في قوتها وإمكانيتها تبعاً لاختلاف قدراتها الاقتصادية. وتختلف الدول فيما بينها في استخدام أدوات

القوة الاقتصادية من حيث النوع تبعاً للميزة النسبية أو المطلقة التي تمتاز بها كل دولة أو جميعها فمثلا نري إن الدول المتقدمة والتي تمتاز بتوافر عنصري التكنولوجيا ورأس المال تستخدم المكافئات الاقتصادية التي تعرضها علي الدول الأخرى في مجال حاجيتها بمقابل.

إضافة إلي استخدام العقوبات الاقتصادية بشكل قطع تصدير بعض الآلات والمعدات أو محاصرتها اقتصادياً * في حين تذهب الدول النامية لاسيما الغنية بالموارد الأولية إلي استخدام هذه الموارد التي تعد مهمة للدول المتقدمة في سبيل التأثير علي سلوكها السياسي الخارجي(٥٤). وفي الوقت الراهن ازدادت أهمية الأدوات الاقتصادية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية وتنفيذ القرارات السياسية الخارجية للدول بعد التراجع النسبي لأهمية العامل العسكري في تشكيل نمط القوة في العلاقات الدولية مقابل صعود العامل الاقتصادي وسيادة قيم العصر الجيو اقتصادي (العولمة الاقتصادية) حتى صارت العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية لاسيما تأثيرها الواضح في مرحلة تنفيذ السياسة الخارجية(٥٥).

٤)القوة العسكرية

يتم استخدام الوسيلة العسكرية كأخر وسيلة لتنفيذ السياسة الخارجية للدول والوسيلة العسكرية تعد وسيلة مهمة في ترجمة السلوك السياسي الخارجي إلي واقع ملموس(٥٦).

فالحرب بوصفها ظاهرة اجتماعية تأريخية لا يمكن تحديد نتائجها بفعل تأثير عامل واحد كالعامل العسكري أو العامل الاقتصادي والعامل المعنوي. وإنما تقرر النتائج من خلال تفاعل مجموعة العوامل المؤثرة في تلك الظاهرة. وتكون فاعليتها مرتبطة لبث بقوة العوامل نفسها فحسب وإنما بارتباط تلك القوة بحركة الواقع والمتغيرات المؤثرة فيه.

لذلك من غير الممكن صياغة نموذج لعوامل تحقيق الأهداف يصلح للتعميم والقبول في كل المجتمعات لأن لكل مجتمع ظروفه وخصوصياته وتكوينه البشري وعمقه التاريخي.إن ظاهرة الحرب صراع مسلح دموي بين جماعات منظمة في زمان ومكان معينين ، ويخضع تلك الظاهرة إلي القواعد الشرعية السائدة والتي تتغير طبقاً لظروف العصر ومعطياته التأريخية ولهذا فهي أعلي مراحل الصراع الذي تستخدم فيه الجماعة جميع قدراتها في سبيل تحقيق أهدافها. حيث تري في التاريخ الكثير من النماذج لوصف العوامل الأساسية في الحرب حيث في المجتمع الصيني القديم تلمس أدارك فلاسفة لأهمية العامل العسكري أو القوة العسكرية بوصفها الوسيلة الأخيرة في الصراع بين أطراف النزاع كما يذكر ذلك (صن كزو) الذي تعد في مقدمة الذين وضعواً الصراع المادي في إطاره الحقيقي أو حدد

العوامل الأساسية لتحقيق النصر في الحرب تحميه حسب أهميتها هي: العامل المعنوي، الطقس الأرض، القيادة، والذهب القتالي. أما في تأريخ العصر الوسط وفي التراث العربي بوجه خاص نجد إن الإسلام لا المجدد عوامل الظفر والاقتصاد في الحروب بالمقاييس بمرتبطة بالعامل العسكري فقط وإنما شملت عناصر القوة البشرية والمادية والمعنوية والإلهية.

أما في الفكر العربي الإسلامي فمثلاً نجد عند ابن خلدون حيث يركز علي القدرة العسكرية في عملية المعارك كنغي أساسي عن القدرة القتالية.

أما في التاريخ الأوربي الحديث نجد (ميكافلي) في كتابه (فن الحرب) يري انه (ليس المال الحرب، بل الجنود الاقوياء الصالحون للقتال هم الذين يحققون النصر في الحرب لان المال لا يستطيع أن يخلق جنود صالحين).

أما في ظل التاريخ المعاصر وفي ظل تطور من الحرب واستخدام أسلحة التدمير الشامل بعد ظهور السلاح النووي. برز مصطلح الأمن القومي في بداية الخمسينات من هذا القرن، وتعتقد أن تحقيق هذا الآمن الذي يعني بمواجهة التهديدات السياسية والاقتصادية والعسكرية والغزو الثقافي يتطلب استخدام كل القرارات المتاحة للبلاد وخاصة العسكرية والاقتصادية والسياسة[٥٧].

المبحث الثالث

الوسيلة العسكرية كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية

تستخدم القوة المسلحة كأداة من أدوات السياسة الخارجية للدول، ويتخذ هذا الاستخدام احد مظهرين: (ا) الاستخدام المادي أو الفعال للقوة المسلحة في الدفاع عن مصالح الدولة وأهداف سياستها الخارجية، (ب) التهديد باستخدام القوة المسلحة لإجبار الدول الأخرى علي الرضوخ والتسليم بأهداف هذه السياسة.

وعلي الرغم من إن الكثير من المواثيق الدولية تحظر الالتجاء إلي القوة المسلحة في العلاقات الدولية وتنظر إليه علي انه عمل غير مقبول ولا يمكن التسليم بشرعية النتائج التي تترتب علي استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وعلي الرغم من إن دولاً كثيرة في العالم إطراف في هذه المواثيق والتعهدات الدولية. إلا إن ظاهرة ا لاعتماد علي القوة المسلحة كأداة في السياسات الخارجية للدول هي ظاهرة قائمة ومستمرة ويشهد علي ذلك سباق التسلح الضخم الذي يعاني منه في الوقت الحاضر[٥٨].

الاستخدامات المختلفة للقوة العسكرية في العلاقات الدولية

في مجال استخدام القوة المسلحة كأداة في السياسات الخارجية للدول، تجد إن مظاهر هذا الاستخدام تنوع وتتكامل علي النحو الآتي[٥٩]:

١)القوة كأداة هجومية (Offensive War Capability)

وهو مظهر شائع من مظاهر استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية وقد ينطوي علي انتهاك السيادة الإقليمية لدولة من الدول، أو الاعتدال علي استقلالها السياسي، أو التغير الرافع الإقليمي بالقوة. أو فرض علاقات قوي جديدة، أو يتم استخدام القوة المسلحة للوصول إلي بعض النتائج الاقتصادية التي تهم المصالح القومية للدولة. وهكذا استخدمت القوة كأداة هجومية كما في احتلال العراق وأفغانستان من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

٢)القوة كأداة دفاعية (Defensive Capability)

ثم يأتي الأسلوب الأخر من أساليب استخدام القوة المسلحة ويقصد بذلك الأسلوب الدفاعي ومعناه إن الدولة لا تستخدم القوة المسلحة إلا إذا اضطرتها الظروف إلي ذلك أما دفاعاً عن نفسها ضد الهجوم الموجه إليها أو دفعا للتهديد الذي تستشعره لمصالحها والذي لا تجدي في دفعة الأدوات الأخرى الأقل عنفاً من أدوات السياسة الخارجية.

وقد تطورت الإمكانات الدفاعية للدول بفضل التكنولوجيا والتحدث المستمر لأساليب الحرب الحديثة وفي مضمون الاستراتيجيات العسكرية، ولغرض تدعيم وتطوير المقدرة الدفاعية للدول يتطلب توظيف السكان والتعبئة العسكرية فضلاً عن تطوير الترسانة العسكرية وذلك للتلائم مع كافة الاستخدامات العسكرية[٦٠].

٣)القوة كأداة للردع (Deterrent Capability)

أما عن مظهر الأخر من مظاهر استخدام القوة العسكرية فهو اتخاذها أداة للردع، ويميل البعض إلي الاعتقاد بأن الردِع الفعال يعتبر أفضل بكثير من أسلوب الدفاع مهما كانت كفاءة الدفاع وفعالية، وذلك لان الردع الفعال يؤدي إلي إحباط أهداف الهجوم دون إن تتكبد الدولة الخسائر المترتبة علي دخولها في مواجهات عسكرية مع حصولها.

وعلي الرغم من إن فكرة الردع لا تمثل مفهوماً استراتيجياً جديداً، حيث إن هذا المفهوم قد ساد الماضي. إلا أن أهمية الردع كأسلوب لا تستخدم القوة المسلحة للدولة قد زادت كثيراً في الآونة الراهنة بالنظر إلي وجود الأسلحة النووية، وبسبب التطور المذهل في تكنولوجيا الحرب مما يجعل من الحرب إذا ما رفعت كارثة يصعب حصر أبعادها أو التحكم فيها. ولذا ترتكز معظم الدول وبخاصة الدول الكبرى علي وسيلة الردع لتجنبه مغامرات الحرب النووية، وليس من الضروري أن يقتصر الردع علي التهديد باستخدام الأسلحة النووية وإنما قد يكون هذا ممكناً بالأسلحة التقليدية، إذا العلاقة بين الأسلحة (القدرات السكرية) والردع هي علاقة طردية أي كلما ازدادت مصداقية وجود القدرات العسكرية للدولة كامل ازداد تأثير الردع ضمن العلاقات الدولية وبالعكس[٦١].

وضمن استخدامات القوة كأداة ردع هو التهديد، والتهديد هو ذلك النمط من السلوك الذي يعتمده احد الأطراف حيال غيره من اجل رفعه نحو حركة معينة تعود بالفائدة علية. وذلك أساساً من خلال التهديد بمعاقبته علي نحو معين. والتهديد بهذا المعني بأخذ عادة احد الإشكال آلاتية:

التهديد بالعقاب غير العسكري.

التهديد باستخدام القوة.

استخدام القوة.

فأما عن الشكل الأول فأنه يرتبط بطريقة عرض المكافئة أو تقديمها. وعادة يكون هذا التهديد أما مادياً عقوبات اقتصادية، أو مالية أو عقوبات قانونية أو عقوبات دبلوماسية كقطع العلاقات الدبلوماسية...

أما الشكل الثاني أي التهديد باستخدام القوة يعني التلويح باستخدام القوة بحق الأطراف المقابلة لذلك أمام الطرف المقابل خيارين أحدهما: أما أن يستخدم القوة والأضرار بمصالحة وثانيهما: الانسحاب وعدم استخدام القوة وبالتالي تطلق عليها الدولة المخادعة.

أما الشكل الثالث فيفسر علي لأن استخدام القوة يعني استخدام الوسائل القسرية الإجبارية وإجباره علي الانسحاب من فعل يرنو إليه والوسائل الاقتصادية أيضاً. ومن هنا يجسد الردع إستراتيجية سياسية ذات أدوات عسكرية تنطوي علي ر بط السياسة الخارجية بالتخطيط العسكري(٦٢).

الصور الرئيسية للحروب الدولية:

إلي جانب الحروب العالمية أو الحروب الشاملة، وهي قليلة إذ لم يقع منها في التأريخ الإنساني كله سوي حربين فقط علي هذا المستوي، توجد عدة صور يمكن أن تمثل عليها الحروب المسلحة بين الدول، ومن أهم هذه الصور علي الإطلاق:

الحروب المحددة Limited Wars

الحروب الوقائية وحروب الإحباط Preventive Wars

حروب الاستنزاف Wars of Attrition

الحروب الأهلية Civil Wars

الحروب الثورية أو الحروب العادلة Just Wars

الحرب بطريقة الخطأ Accidental Wars

الخاتمة

إن مفهوم القوة من المفاهيم المهمة في العلاقات الدولية، حيث تبرز مكانه الدولة وهيبتها لقوتها ضمن النظام الدولي سواء أكانت قوة عسكرية أم قوة اقتصادية، وبالتالي قوة سياسية أي سيطرتها ونفوذها الواسعة وتأثيرها علي الدول الأخرى.

أما القوة كمتغير أعسكري فأنها ترتبط بالقدرات العسكرية وقدرة صانع القرار علي توظيف هذه القدرات لتحقيق سياسة خارجية، وبالتالي تحقيق المصالحة العليا للبلد وذلك بوضع إستراتيجية عسكرية تقوم علي أساس الهجوم أو الدفاع أو الاثنين معا".

وأحياناً كوسيلة ردع تجاه الدول الأخرى، إن المتغير العسكري يرتبط ارتباط جوهري بالقدرات الاقتصادية حيث إن القدرات الاقتصادية أساس ومرتكز طبقي لبناء قدرات عسكرية، الدليل علي ذلك إذا أرادت الدولة عن تحقق إستراتيجيتها العسكرية وإحراز النصر لابد أن يكون هنالك موارد اقتصادية تدعم بها سباق التسلح أو الصمود في الحرب.

لذلك يعتبر المتغير العسكري احد الوسائل أو الأدوات لتحقيق السياسة الخارجية ويتم استخدام هذه الوسيلة بعد أن فشلت جميع الوسائل التي تنفذ السياسة الخارجية باعتبارها أداة الحسم في السياسة الدولية، وتحقيق الأهداف المنشودة بأقصر الطرق.

الهوامش:

(١) حسيب عارف ألعبيدي، القوة في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسة، جامعة بغداد ١٩٨٣.

(٢) حسيب عارف ألعبيدي، نفس المصدر ص٢٨.

(٣) د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، بغداد، ١٩٧٨.

(٤) حسيب عارف ألعبيدي، مصدر سبق ذكره، ص٢٩-٣٧

(٥) المصدر نفسه، ص٣٧-٥٣.

(٦) المصدر نفسه، ص٥٥-٦٥.

(٧) مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، مطبعو دار الحكمة بغداد، ١٩٩١،/ ص٣٨٩.

(٨) حسيب عارف ألعبيدي، مصدر سلق ذكره، ص٧٦.

(٩) مصدر سبق ذكره، ص٧٦.

(١٠) عدلي حسن سعيد، الأمن القومي العربي وإستراتيجية تحقيقه، القاهرة، مطابع الهيئة العامة ١٩٧٩، ص(١١-١٣).

(١١) محمد خالد، توازن القوي بين العراق وإيران، مجلة النار، العدد (١١)، ١٩٨٦، ص٥١.

(١٢) كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، شركة أياد للطباعة الفنية، ١٩٨٨، ص١٥١.

(١٣) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، جامعة الكويت ط٢، ١٩٧٩، ص١٧٣.

(١٤) د. مازن إسماعيل الرمضاني، مصدر سبق ذكره، ص١٨٧.

(١٥) كاظم هاشم نعمة، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢.

(١٦) نفس المصدر، ص(١٠٣-١٠٤).

(١٧) د. مازن إسماعيل الرمضاني، مصدر سبق ذكره، ص(٢٣-٣٣).

(١٨) نفس المصدر، ص٣٢٦-٣٣١

(١٩) نفس المصدر.

(٢٠) مذكرة د.باسل الخطيب، محاضرات غير منشورة في السياسة الخارجية (جدة- معهد الدراسات الدبلوماسية) ١٩٨٤ ص٣.

(٢١) مازن إسماعيل الرمضاني، مصدر سبق ذكره، ص١٤١.

(٢٢) نفس المصدر، ص(١٤٩-١٥١).

(٢٣) فكرت نامق العاني، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية (١٩٥٣-١٩٥٨)، سلسة دراسات، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطبع ١٩٧٨، ص١٢.

(٢٤) احمد ألبياتي، والسياسة الخارجية العراقية تجاه الدول الكبرى بعد ثورة ١٩٦٨، مجلة الأمن القومي، العدد (٣-٤)، ص١٥.

(٢٥) سليمان نصرات، القوة الوطنية والآمن القومي، المجلة الثقافي، المؤسسة العربية الدولية للتوزيع والنشر، عمان ١٩٩٥، ص٢٣.

(٢٦) فكرت العاني، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

(٢٧) مازن إسماعيل الرمضاني، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد ١٩٧٩.

(٢٨) فكرت العاني، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.

(٢٩) سليمان نصيرات، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

(٣٠) طارق الأسود، الاجتماع السياسي، ١٩٩١.

(٣١) مازن الرمضاني، مصدر سبق ذكره، ص(٢٣٢-٢٣٦).

(٣٢) فكرت العاني، مصدر سبق ذكره، ص٤٩.

(٣٣) مازن الرمضاني، مصدر سبق ذكره، ص٢١٤.

(٣٤) حان مينو، الجماعات الضاغطة. ترجمة: بهيج شعبان، ط١ منشورات عويدات بيروت ١٩٧١، ص١٢.

(٣٥) انمار لطيف نصيف، جماعات الضغط اليهودية في أربع ادارتات أمريكية، شركة المنصور للطباعة المحدودة، بغداد، ١٩٨٩، ص١٦.

(٣٦) مازن الرمضاني، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٥.

(٣٧) نفس المصدر، ص٢٣٠.

(٣٨) مازن إسماعيل الرمضاني، مصدر سبق ذكره، ص (٢٣٧-٢٩١).

(٣٩) نفس المصدر.

(٤٠) مازن الرمضاني، مصدر سبق ذكره، ص١٧٧.

(٤١) مازن الرمضاني، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي.

(٤٢) نفس المصدر، ص١٧٩.

(٤٣) فكرت العاني، مصدر سبق ذكره، ص١٢٠.

(٤٤) نفس المصدر، ١٢٣.

(٤٥) مازن الرمضاني، في عملية اتخاذ القرار السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٨.

(٤٦) فكرت العاني، مصدر سبق ذكره، ٣٨٢.

(٤٧) مازن الرمضاني، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، مصدر سبق ذكره، ص١٧٩.

(٤٨) فكرت العاني، مصدر سبق ذكره، ص١٢١.

(٤٩) مصدر سبق ذكره، ص٧٤.

(٥٠) نقلاً عن فكرت العاني، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

(٥١) مازن الرمضاني، السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص٤٢.

(٥٢) نفس المصدر، ص٤٢٣.

(٥٣) فكرت العاني، مصدر سبق ذكره، ص٧٣.

- ويمثل الحظر المفروض علي العراق مثالاً واقعياً يجسد كيفية استخدام الوسيلة الاقتصادية من قبل الولايات ا لمتحدة الأمريكية لغرض قراراتها السياسية الخارجية علي العراق.

(٥٤) مازن الرمضاني، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، مصدر سبق ذكره، ص١٨٣.

(٥٥) مصدر سبق ذكره، ص١٨٥.

(٥٦) مازن الرمضاني، مصدر سبق ذكره، ص٤١٠.

(٥٧) د.عدنان مثالي، العوامل الأساسية للنصر في الحرب، مجلة الدفاع الوطني، العدد الرابع، ١٩٨٨، ص(١٩٧-٢١٠).

(٥٨) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية والدولية، جامعة الكويت/ ط٢ ١٩٧٩، ص٥٠٩.

(٥٩) نفس المصدر، ص(٥٠٩-٥١٠).

(٦٠) مصدر سبق ذكره، ص٥١١.

(٦١) مصدر سبق ذكره، ٥١٤.

(٦٢) نفس المصدر، ص٤٣٥.

المصادر:

١- حسيب عارف ألعبيدي، القوة في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٣.

٢- د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، بغداد، ١٩٨٧.

٣- د. مازن الرمضاني، السياسة الخارجية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، ١٩٩١.

٤- عدلي حسن سعيد، الآمن القومي العربي وإستراتيجية تحقيه، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة، ١٩٧٩.

٥- محمد خالد، توازن القوي بين العراق وإيران، مجلة المنار، العدد (١١)، ١٩٨٦.

٦- كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، شركة إياد للطباعة الفنية، ١٩٨٨.

٧- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسة والدولة، جامعة الكويت، ط٢، ١٩٧٩.

٨- مذكرة د.باسل الخطيب، محاضرات في السياسة الخارجية (جدة – معهد الدراسات الدبلوماسية) ، ١٩٨٤.

٩- د. فكرت العاني، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية (١٩٥٣-١٩٥٨)، سلسة دراسات (٢٤٨)، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨.

١٠- احمد ألبياتي، السياسة الخارجية تجاه الدول الكبرى بعد ثورة ١٩٨٦، مجلة الآمن القومي، العدد (٣-٤)

١١- سليمان نصرت، القوة الوطنية والآمن القومي، المجلة الثقافية، المؤسسة العربية الدولية للتوزيع والنشر، عمان، ١٩٩٥.

١٢- د. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، أسسه وإبعاده، ١٩٩١.

١٣- صان مينو، الجماعات الضاغطة، ترجمة: تهيج شعبان، ط١، منشورات عويدات، بيروت ١٩٧١.

١٤- انمار لطيف نصيف، جماعات الضغط اليهودية في أربع إدارات أمريكية، شركة المنصور المحدودة، بغداد، ١٩٨٩.

١٥- د. عدنان منافي، العوامل الأساسية للنصر في الحرب، مجلة الدفاع الوطني، العدد (٤)، ١٩٨٨.

١٦- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية والدولية، جامعة الكويت، ط٢، ١٩٧٩.